الثروة السمكية وافاق تنميتها

واقع ومصادر الانتاج السمكي
1-مصادر الانتاج السمكي

- ان مصادر الانتاج السمكي تتلخص كلاتي :
  I. مصادر الانتاج من المصائد الداخلية
  II. مصادر الانتاج من مشاريع ومزارع تربية الاسماك
  III. مصادر الانتاج من المياة المالحة و البحرية

- بلغ الانتاج السمكي عام 2002 حوالي 26 الطن وعام 2008 ارتفع الى حوالي 34 الف طن وبلغ انتاج الاسماك من مصادر تربية الاسماك حوالي 13 الف الطن عام 2004 و ارتفع الى حوالي 19 الف طن عام 2008 .
- تشير الاحصائيات الى ان معدل انتاج الدونم الواحد من المسطحات المائية الداخلية لاتتعدى 4 كغم/سنة مقابل 500 كغم/دونم للاسماك المرباة في الاحواض الترابية وهذه الارقام منخفضة مقارنة مع الانتاج العالي الذي يصل فيه معدل انتاج الدونم الواحد الى طن/دونم سنويا. اخذين بنظر الاعتبار انخفاض حصة الفرد العراقي في لحوم الأسماك من 2.8 كغم/فرد/سنة عام 1979 الى اقل من 1.4 كغم/فرد/سنة عام 2000 مقارنة مقارنة بالفرد الاوربي الذي تفوق معدلاته 16كغم/فرد/سنة مع توقعات ان يكون حصة الفرد العالمي 14.7 كغم/فرد/سنة.

2-واقع المزارع والمفاقس السمكية للقطاع الخاص

- بلغ عدد المزارع السمكية في العراق 1609 مزرعة منذ مطلع السبعينيات ولغاية عام 2003 . الساحة المائية الكلية لها 31023 (جدول رقم 2) غير ان المنتجة منها 534 مزرعة فقط لغاية عام 2003 تقدر مساحتها المائية الكلية 15728 دونم ويعني ذلك بأن اكثر من 50% من هذه المزارع متوقفة عن العمل . والظاهر ان انتاج المزارع المنتجة ضئيل بالمقارنة مع تصاميمها الفعلية بسبب سوء الادارة وارتفاع تكاليف الانتاج.
- يستخدم في العراق نمط واحد لتربية الأسماك بأستخدام الاحواض الترابية والاقفاص العائمة وبأستخدام العلائق المركزة لتربية اسماك الكارب العادي بالدرجة الاساس ثم الكارب العشبي والكارب الفضي. وان جميع المزارع تعود للقطاع الخاص. وتحتل محافظة بابل المدينة الاولى في عدد المزارع تليها محافظة واسط حيث يشكلان معا حوالي 69% اما من حيث المساحة المنتجة تمثل محافظة واسط المدينة الاولى تليها محافظة بابل ثم بغداد .
- بلغ عدد المفاقس في العراق 25 مفقسا لغاية 2003 ومجموع ما نصب فيها من الحاضنات (زوكرات) قد بلغ 779.
- تهدف انشطة المفاقس الاهلية انتاج يرقات اصبعيات الكارب بمختلف انواعه الاعتيادي والعشبي والفضي ثم بيعها الى المزارع الاهلية . ويلاحظ ان عدد هذه المفاقس بدا بالتصاعد في السنين الاخيرة (يقدر العدد اكثر من 50 مفقس عام 2010) حيث باتة تجلب ارباح وفيرة بفترات زمنية قصيرة كما شهدة قطاع انشاءمزارع ترابية توسع كبير على حساب الارض الزراعية و الحصة المائية وبدون الحصول على الرخص الرسمية .
- وفيما يتعلق بالشركات الاهلية المتخصصة بتربية وانتاج اسماك الكارب فان الاحصائيات تشير الى ان عددها 28 شركة يتراوح مجموع مساحتها المائية حوالي 8768 دونم ان المعلومات عن انتاج هذه الشركة غير معروفة علما بان اغلب هذه الشركات تمول نفسها ذاتيا.

3- الوضع الراهن للصيد

- المياه الداخلية : تشير الاحصائيات الى وجود ما يقارب 8620 صياد يعملون في مجال الصيد التجاري موزعين على محافظات العراق بأستثناء المحافظات الشمالية حيث لاتوجد ارقام رسمية بشأنها.معظم قوارب الصيادين خشبية بطول 7-10م تعمل بقوة دفع المجاذيف وبعضها بقوة دفع محركات بقوة 25-50 حصان.هناك نمطين من الصيد مطبق في المياه الداخلية اما بأستعمال الشبكة الجارفة(الكرفة) او شباك النصب(شباك الخياشيم).
- هناك ما يشير وبأسف شديد محاولة البعض من الصيادين الأساءة الى هذه الثروة من خلال استعمال وسائل صيد غير تقليدية ومرفوضة تؤثر سلبا على العملية التنموية والاقتصادية للأسماك المحلية منها استعمال المبيدات والمتفجرات والصعق بالكهرباء او الصيد الجائر اثناء فترة التكاثر.
- الصيد البحري: بلغ عدد الاجازات الممنوحة اكثر من الف اجازة سفينة صيد تتراوح قوتها الحصانية من 120-3800 حصان.ان نسبة 90% من هذه السفن لاتصلح للصيد البحري لأمور فنية كثيرة ورغم ذلك فقد شهد الصيد البحري التقليدي نمو كبيرا خلال السنوات الاخيرة وذلك لكثرة الطلب على الاسماك البحرية وارتفاع اسعارها في الاسواق.

السياسات والنظم والتشريعات والقوانين المتصلة بقطاع الإنتاج السمكي

1- السياسات الاقتصادية والفنية والإنتاجية:

- إن التنظيم المؤسسي للإدارات الرسمية المشرفة على إدارة وتنمية الثروة السمكية يعتبر أساسا للاستغلال العقلاني والعلمي للثروة السمكية باعتبارها ثروة اقتصادية مهمة لها دور مؤثر في سلة غذاء المواطن العراقي ، كما إن التنظيم المؤسسي المشرع والمنفذ الوحيد لوضع وتطبيق إستراتيجية تنمية واستغلال الثروة السمكية للقطاعين العام والخاص.
- إن المؤشر العام لتاريخ التنظيم المؤسس في العراق لم يكن له دور فعال حيث تشير بعض السنين إلى تذبذب شرعية وقوة التنظيم المؤسسي وغياب الإستراتيجية اللازمة لتنمية الثروة السمكية منذ قيام الدولة العراقية ولحد الآن.
- كما إن الوضع السائد في حينه قد اثر على عمل المؤسسة في داخل البلد مما أدى إلى تقليص إعمالها الإنتاجية وبيع جميع منشاتها الإنتاجية والخدمية باستثناء مركز الوحدة للتفقيس الاصطناعي للأسماك في الصويرة.

- وبعد هذا التاريخ أصبح القطاع الخاص المهيمن الرئيس على عناصر الإنتاج السمكي والتسويق والتحكم في سياسات استثمار الثروة السمكية وإلغاء دور الجمعيات التعاونية في القطاع. لم يبقى للدولة أي نشاط في القطاع سوى تشكيل قسم الثروة السمكية التابع للشركة العامة لخدمات الثروة السمكية (لغاية 2005) والقسم محدود الإمكانيات الإدارية والفنية ويقوم بانجاز بعض المعاملات والأمور الإدارية لحساب المزارع والصيادين.
- استمرت كيفية القطاع الخاص على استثمار خيرات المسطحات المائية بالطرق غير القانونية وغير اقتصادية وبدون رقابة أو سيطرة الدولة وهذا مما انعكس على انخفاض إنتاجية هذه المسطحات بشكل ملحوظ جدا.
- من جهة أخرى شهد قطاع تربية الأسماك نشاط ملحوظ للقطاع الخاص في بناء وتأسيس مزارع كبيرة تدار من قبل شركات مساهمة خاصة أو محدودة، تمارس جميعها نمط واحد في تربية الأسماك باستخدام الأحواض الترابية (المكثفة المغلقة).
- إن التقييم الاقتصادي لعمل هذه الشركات لا يبشر بالخير وذلك لقلة إنتاجية هذه الشركات وعدم تطور سبل إعمالها وان فكرة تأسيسها انصبت على استغلال مزارع قائمة أصلا وتابعة للدولة أو لبعض الإفراد ولم تحاول إدخال أي تطور تكنولوجي أو طرق أخرى لتربية الأسماك.